

وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاقية عمل جماعية

تحت رعاية السيدة الدكتورة/ ناهد حسن عشري - وزيرة القوى العاملة والهجرة
بتاريخ يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/١/١٤ تم إبرام اتفاقية عمل جماعية بين كل من :
أولاً - المصفى القانوني للشركة المصرية الفرنسية الصناعية SIFE السيد الدكتور/
وليد شاكر محمد حجازى ، ومقره ١٢ شارع محمد أنيس - الزمالك - القاهرة .
(طرف أول)

ثانياً - كل من :

النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ،
ومقرها ٩٠ شارع الجلاء - القاهرة ، ويمثلها في هذه الاتفاقية كل من :
١ - السيد الأستاذ/ خالد منير الفقى - رئيس النقابة العامة .
٢ - السيد الأستاذ/ عبد الرحمن عبد الغنى إبراهيم - أمين عام النقابة العامة .
اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المصرية الفرنسية الصناعية SIFE (تحت التصفية) ،
ويمثلها في هذه الاتفاقية كل من :

- ١ - السيد/ مجدى محمد أحمد - رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة .
- ٢ - السيد/ محمد عبد الحميد سالم - نائب رئيس اللجنة النقابية .
- ٣ - السيد/ عبد الفتاح عبد الحق عبد المعبد - أمين عام اللجنة النقابية .
- ٤ - السيد/ محمود الصادق عبد المقصود -
- ٥ - السيد/ فارس محمود الطيبى - أمين صندوق اللجنة النقابية .
- ٦ - السيدة/ مرفت محمود رافت . عضو اللجنة النقابية .

ممثل العاملين بالشركة :

- ١ - السيد/ محمد صلاح مجاهد .
- ٢ - السيد/ أحمد محمود أحمد .
- ٣ - السيد/ حسن محمد إمام .
- ٤ - السيد/ محمود عبد الله علام .

(طرف ثان)

تمهيد

نظراً لصدور قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ بتصفيّة الشركة ، وفي ضوء رغبة إدارة الشركة في الحفاظ على حقوق العاملين بها ، وإنها علاقه العمل القائمه بين الطرفين ودياً بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما القانونية للتعاقد ، فقد تم الاتفاق والتراسى على البنود التالية :

أولاً - يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويأخذ حكمها .

ثانياً - تعويض العاملين عن إنهاء الخدمة ودياً بواقع شهرين من الأجر الشامل للعامل في ٢٠١٤/١٢/٣١ عن كل سنة خدمة ، على أن يكون الحد الأقصى للتعويض وفقاً لسنوات الخدمة على النحو التالي :

- ١ - أقل من خمس سنوات خدمة يكون الحد الأقصى للتعويض ٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسون ألف جنيه مصرى لا غير) .
- ٢ - من خمس سنوات خدمة إلى عشر سنوات يكون الحد الأقصى للتعويض ١٠٠٠ جنيه (فقط مائة ألف جنيه مصرى لا غير) .
- ٣ - من عشر سنوات خدمة إلى خمس عشرة سنة يكون الحد الأقصى للتعويض ١٥٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه مصرى لا غير) .
- ٤ - من خمس عشرة سنة خدمة إلى عشرين سنة يكون الحد الأقصى للتعويض ٢٠٠٠٠ جنيه (فقط مائتا ألف جنيه مصرى لا غير) .
- ٥ - من عشرين سنة خدمة إلى خمس وعشرين سنة يكون الحد الأقصى للتعويض ٢٥٠٠٠ جنيه (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى لا غير) .
- ٦ - أكثر من خمس وعشرين سنة خدمة يكون الحد الأقصى للتعويض ٣٦٠٠٠ جنيه (فقط مائتان وستون ألف جنيه مصرى لا غير) .

ثالثاً - صرف المقابل النقدي لرصيد الإجازات التي لم يتم اقتضاها أثناء خدمة العامل بالشركة .

رابعاً - يتولى المصفى القانونى للشركة توزيع أموال صندوق الجزاءات على العاملين بالشركة بالتساوی وفقاً لأحكام القانون .

خامساً - يتولى المصفى القانونى للشركة توريد مستحقات العمال في صندوق التكافل فور تحصيلها من الشركة المؤمن لديها وهي الشركة الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة - اليكو ، وذلك بمحض شيك لصالح العاملين بالشركة باسم النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ، على أن تتولى النقابة توزيع هذه المبالغ على العاملين بالشركة (محل هذه الاتفاقية) وفقاً لنصيب كل منهم .

سادساً - يتقدم كل عامل باستقالته من العمل والتوقيع على استماراة ٦ تأمينات وإقرار باستلام كافة مستحقاته المالية والتعويض المستحق له طرف الشركة عند تسليمه شيك بنكى من المصفى القانونى للشركة بإجمالي قيمة تلك المستحقات والتعويضات .

سابعاً - يلتزم المصفى القانونى بالنص في استماراة ٦ تأمينات على أن إنتهاء الخدمة بسبب تصفية الشركة .

ثامناً - يتم صرف المستحقات المالية للعاملين بالشركة في موعد غايته ٢٠١٥/١/٢٩ ، على أن تسرى هذه الاتفاقية على جميع العاملين المتواجدين في الخدمة بالشركة حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ (تاريخ انتهاء علاقه العمل بين الطرفين) .

تاسعاً - تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تسوية نهائية لكافة حقوق ومستحقات العاملين طرف الشركة ولا يجوز الرجوع على الشركة أو المساهمين أو إدارة التصفية بأية مطالب خارج إطار هذه الاتفاقية ، ويلتزم الطرف الثاني بالتنازل عن كافة الدعاوى والشكوى المقدمة منه ضد الطرف الأول في تاريخ سابق على تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

عاشرأ - تحررت هذه الاتفاقية من خمس نسخ ، نسخة بيد كل طرف ، ونختين تسلم للواقع المصرية لاتخاذ إجراءات النشر ، وتودع النسخة الخامسة بالإدارة العامة لشئون المفاوضة الجماعية بوزارة القوى العاملة والهجرة .

حادي عشر - يتولى المصفى القانونى اتخاذ إجراءات نشر هذه الاتفاقية بالواقع المصرية على نفقة الشركة .

(طرف ثانٍ)

الأستاذ/ خالد مني رالفة

الأستاذ/ عبد الرحمن عبد الغنى إبراهيم

السيد/ مجدى محمد أحمد

السيد/ محمد عبد الحميد سالم

السيد/ عبد الفتاح عبد الحق عبد المعبد

السيد/ محمود الصادق عبد المقصود

السيد/ فارس محمد ود الطيبى

السيدة/ مرفت محمد ود رافت

السيد/ محمد صالح مجاهد

السيد/ أحمد محمد ود أحمد

السيد/ حسن محمد إمام

السيد/ محمود عبد الله علام

(طرف أول)

الدكتور/ وليد شاكر محمد حجازى